

ملكية الارض في عهد حمورابي

د. عبيد مرعي

جامعة دمشق

احتلت ملكية الارض أهمية خاصة في مختلف مراحل التاريخ الرافدي ، لأن الارض كانت القاعدة الأساسية للحضارة الرافدية . ففيها استوطن الانسان منذ عصور مبكرة ومارس الزراعة . وكانت الاراضي الزراعية تشكل مساحات واسعة في بلاد الرافدين ، وبخاصة في القسم الجنوبي منها ، وساعدت مياه دجلة والفرات على تطور الزراعة وازدهارها .

حاولت السلطات الحاكمة ، منذ فترات التاريخ الرافدي الباكرة ، أن تكون ملكية الارض في يدها أو تحت اشرافها . ففي العصر السومري كان المعبد هو المالك لكل الاراضي الزراعية أو القابلة للزراعة وسادت اشتراكية الدولة المبنية على أساس ديني، والتي تسمى « اقتصاد المعبد » أن اقتصاد الجماعة المرتبط بالمعبد أخذ مع الزمن يتحول الى « اقتصاد قصر » نتيجة انفصال القصر عن المعبد ، لا سياسيا فحسب ، بل واقتصاديا أيضا ، وبذلك أصبح القصر يملك أراضي زراعية الى جانب المعبد ، وتحول المواطن عبر تطور بطيء من رجل يعمل على أراضي المعبد الى رجل يعمل على أراضي القصر . وصار القصر ، مع مرور الايام ، أغنى من المعبد .

فعلى عهد حمورابي (١٧٩٢ - ١٧٥٠ ق.م) كان القصر هو المالك الرئيسي للاراضي الزراعية ، والى جانبه المعبد أو معابد . بالإضافة الى ذلك كانت هناك ملكيات خاصة ، بين حمورابي في قانونه الاسس الواجب اتباعها في استثمارها وتأجيرها (المواد ٤٢ - ٦٦) ويظهر من العديد من النصوص أن الملك يتدخل أحيانا لفض الخلافات بين ملاكها .

وكانت الاراضي التابعة للقصر تعطى لأشخاص لاستغلالها بصفة اقطاعات ، مقابل تأدية ضرائب وخدمات للدولة . وسمي هذا النظام بنظام الابلكو ILKU . وكلمة « ايلكو » في الاكدية مشتقة لغويا من الفعل الاكو (م) (m) alaku = « يذهب » بالمعنى العام و « يخدم » أو « يؤدي خدمة » بالمعنى الخاص ، وتعني « واجب الخدمة » أي

« ملكية الارض واثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » لجنة كتابة تاريخ

العرب بجامعة دمشق صدور ، ٢٨ - ١٩٨٨/١١/٣٠ .

دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ آذار - حزيران ١٩٩٠ .

« تأدية واجب عن اقطاع الارض » (١) . وبذلك فهي تشبه الخراج إي ضريبة الارض في التاريخ العربي الاسلامي .

استخدمت كلمة « ايلكو » أحيانا في العصر البابلي القديم للملزمين بخدمة أراضي الاقطاع انفسهم (إليك ايلكيم ILIK ILKIM) ، أو للحقل الذي يعطيه له المالك كاقطاع لاستغلاله (إقيل ايلكيم eqel ILKIM) . ونظام « الايلكو » ليس جديدا من حيث المبدأ ، ولكنه أخذ على عهد حمورابي معناه الحقيقي كشكل تنظيمي للانتاج الزراعي ، خاصة في منطقة جنوبي بلاد بابل ، وقد عرف أيضا في ماري ، وفي العصر الآشوري الوسيط ، وفي الآلاخ ونوزي وأوجاريت وحاثوشا (٢) .

يظهر الملك في العصر البابلي القديم كسيد للاقطاع فقط . وكانت الاقطاعات ، أو حقول « الايلكو » ، تعطى لأفراد ذوي مهن مختلفة ، كما يظهر من مواد قانون حمورابي (المواد ٢٦ - ٤١ ، ١٨٢) ، كانا ملزمين بتأدية الخدمات الناجمة عن ذلك . وبذلك كان جزء كبير من السكان يخضع للملك كسيد مباشر للاقطاع . ومن بين الذين كانت تعطى لهم أراضي « ايلكو » صيادو الاسماك الذين تتوافر عنهم معلومات جيدة . وكان هؤلاء مقسمين الى مجموعات ، لكل منها وكيل مسؤول عنها ، ويخضعون أخيرا لـ (وكيل اموريه Wakil ammurim) ، وهكذا لم يكونوا مستقلين عن الدولة بل يقومون بأعمالهم بتكليف منها وتحت اشرافها . وكان عليهم توريد كميات محددة من الاسماك ، أو نسبة سنبة معينة من الفضة . وبسبب ارتباط المهنة بالاحوال الخارجية سمح لهم بتقديم منتجاتهم بديلة كانوا ينتجونها على أرض الايلكو، مثل التمر، والبصل والصوف. وتشير نوعية هذه المنتجات الى أن الصيادين كانوا يملكون غالبا أراضي ايلكو لانه كان مفيدا أن يسكنوا مباشرة على ضفاف الاذرع والقنوات المائية .

لم تكن مساحات حقول الايلكو متساوية . انما كأساس ، ولتغذية عائلة واحدة ، كان يعطى حقل مساحته (بور bur) واحد (نحو ٦٥ هكتار) . ولا تعرف حقول أصغر مساحة من ذلك ، كما ان الحقول التي تتجاوز مساحتها ٣ (بور) (نحو ٢٠ هكتارا) كانت قليلة .

وهناك علاقة واضحة بين الوضع الاجتماعي للملزم بخدمة الاقطاع ومساحة الحقل المعطى له (٣) . كذلك كان يمكن أن يحصل الشخص الواحد على أكثر من حقل كاقطاع ، إضافة الى ما يمكن أن يكون لديه من أراض كملكية خاصة . وأراضي الايلكو هي أراض تابعة للتاج ، وتعطى للأفراد بشكل دائم ، ويثبت ذلك في وثيقة . وتسمى بعض مواد قانون حمورابي (المواد ٣٦ - ٣٨ ، ٤١) الملزمين بأداء واجب الاقطاع وهم:

١ - الريدوم redum : مرافق ، عسكري ، شرطي (٤) .

٢ - الباثيوم bairum : صياد ، صياد سمك ، صنف من العساكر (٥) .

٣ - الناشي بيلتيم nashi biltim : فلاح مستأجر ، ملزم بالضريبة (٦) .

وقد حرمت هذه المواد على هؤلاء التصرف بأراضي الابلوكوييما أو رهنا أو تبادلا، أو سدادا لدين ، أو بالوصية للزوجة أو الابنة . ولكن على العكس من ذلك ، كانت أراضي الابلوكو العائدة لغير هؤلاء ، من المزمين بالخدمة ، كالتاجر ، وكاهنة ناديتوم ، قابلة للبيع ، انما بشرط قيام شاريها بواجب الاقطاع . تنص المادة ٤ : « ويسمح للناديتوم وللتاجر ولصاحب الاقطاع الخاص أن يبيع حقله وبستانه وبيته مقابل فضة ، ويجب على الشاري أن يؤدي واجب الاقطاع المرتبط بالحقل والبستان والبيت الذي اشتراه » (٧) . ويتضح من ذلك أن واجب الاقطاع مرتبط بالارض وليس بشخص معين . وتجدر الإشارة الى أن كاهنة ناديتوم لعبت دورا مهما في الحياة الاقتصادية في عهد حمورابي ، وبخاصة في مدينة سيبار ، فكانت تملك الاراضي والعقارات والبيوت ، وتمول الصفقات التجارية أحيانا . وكانت ، كالتاجر ، تستثمر الاراضي الزراعية عن طريق إجراء أو عبيد .

وتبعا للمعلومات المتوافرة حاليا ، يصعب معرفة الواجبات الملقاة على عاتق من يأخذ أرضا كـ « ايلكو » . ولكن انطلاقا من أن أرض الابلوكو كان الهدف منها اعالة الذين يخدمون الدولة ، يمكن أن نستنتج أن (٨) واجب خدمة الاقطاع ، كان بالنسبة لموظفي الدولة ، يتضمن انجاز الاعمال الموكولة اليهم . أما أصحاب المهن الاخرى فيقدمون خدماتهم ومنتجاتهم الخاصة للدولة ، كجنود وحرفيين وصيادين ورعاة ... الخ .

وكان على الفلاحين أو المستأجرين أن يقدموا من محصول « حقل الضريبة » eqel biltim منتجات عينية ، لذلك سماهم قانون حمورابي ناشي بيلتيم = ملزمين بضريبة . ومن المحتمل أن واجب خدمة الاقطاع كان يمكن تأديته نقدا أيضا بدفع كمية من الفضة .

أما العساكر (ريدوم ، باثيوم) فقد أفرد لهم قانون حمورابي عددا من المواد (٢٦ - ٤١) تبين الشروط الواجب اتباعها في استثمارهم للاراضي الزراعية الممنوحة لهم .

المادة ٢٦ : إذا أمر ريدوم أو باثيوم بالذهاب في حملة الملك ولم يذهب أو استأجر أجيرا وأرسله بدلا عنه (فان) هذا الريدوم أو الباثيوم يقتل ويأخذ الشخص الذي استأجره بيته (٨) . لا تأخذ هذه المادة بعين الاعتبار ما إذا كان (الريدوم أو الباثيوم)

منشغلا بالعمل في حقله ، فعليه أن يكون دائما جاهزا لتلبية نداء الملك للمشاركة شخصيا في الحملات العسكرية ، لانه أفضل خبرة وتدريبا في الامور العسكرية من الاخرين وهو مدين للملك بمورد رزقه ، ولذلك ربما كان يعد ، من خلال ذلك ، محاربا جيدا ، لشعوره بأنه يدافع عن ممتلكاته(٩) .

وتحدد المواد (٢٧ - ٣١) قواعد استثمار الارض اذا وقع العسكري في الاسر أو ترك أرضه .

المادة ٢٧ : اذا وقع ريدوم أو باثيرون في الاسر أثناء حملة الملك وأعطى حقله وبستانه بعد غيابه الى آخر وقام هذا بواجباته الاقطاعية (أي بدفع ما يترتب على الارض من ضريبة) ثم عاد ووصل الى مدينته ، فيجب أن يعاد له حقله وبستانه ، وعليه أن يقوم بأداء واجباته الاقطاعية .

المادة ٢٨ : اذا وقع ريدوم أو باثيرون في الاسر أثناء حملة الملك وكان لديه ابن يستطيع أن يقوم بواجباته الاقطاعية ، فيجب أن يعطى الحقل والبستان له ، وأن يقوم بواجبات أبيه الاقطاعية .

المادة ٢٩ : اذا كان ابنه صغيرا لا يستطيع القيام بواجبات أبيه الاقطاعية ، فيعطى ثلث الحقل والبستان الى أمه ، وعلى أمه أن تربيته حتى يصبح كبيرا .

هنا يتضح حرص المشرع على تربية ابن العسكري حتى يكبر ويرث أباه في مهنته .

المادة ٣٠ : اذا ترك ريدوم أو باثيرون حقله وبستانه وبيته بسبب (ثقل) الواجبات الاقطاعية وغاب وأخذ آخر حقله وبستانه وبيته يعد غيابه وأدى واجباته الاقطاعية ثلاث سنوات . ثم عاد (الريدوم أو الباثيرون) وطالب بحقله وبستانه وبيته فلا يعادوا له . (ويستمر) الذي أخذهم وقام بأداء واجباته الاقطاعية بتأدية (واجباته الاقطاعية) .

المادة ٣١ : اذا لم يغب الا سنة واحدة وعاد ، فيعاد اليه حقله وبستانه وبيته ويقوم بأداء واجباته الاقطاعية .

والمادة ٣٢ : تبين امكان عتق العسكري من الاسر ليعود الى عائلته ولاداء واجباته نحو الملك : « اذا افتدى تاجر ريدوم أو باثيرون وقع في الاسر خلال حملة عسكرية للملك ، وجعله يصل مدينته ، فيجب عليه (الريدوم أو الباثيرون) ، اذا كان لديه في بيته فضة لدفع الفدية ، أن يفتدي نفسه . أما اذا لم يكن لديه في بيته فضة لفديته ، فيجب أن يفتدى من قبل معبد اله مدينته . واذا لم يكن لدى معبد اله مدينته فضة لفديته ، فعلى القصر أن يفتديه . ولا يسمح له بأن يدفع حقله أو بستانه وبيته فدية عنه » .

بهذا الاجراء منع القانون انتقال الارض من يد الى يد أخرى ، وبالتالي جنب العسكري الوقوع في أزمة عندما لا يبقى لديه أرض يعمل عليها ، وحافظ القصر بذلك على الواجبات الاقطاعية المترتبة على الارض . في هذا السياق يمكن أن نذكر رسالة من حمورابي تنقلنا من نصوص القانون الى الممارسة العملية . وهي موجهة الى شخصين أمرا أن يدفعا ، من أجل عتق عسكري وقع في أيدي العدو ، عشرة شقيقات فضة من أموال معبد سين إله القمر للتاجر الذي اشتراه . ويتبين من ذلك أن حمورابي كان له الحق بالتصرف بأموال المعبد (١٠) .

المواد ٣٣ - ٣٤ : تفرض عقوبة الاعدام بحق القادة العسكريين اذا قبلوا اجراء في الخدمة ، أو اذا الحقوا اذى بعسكري أو لم يدافعوا عنه في قضاياهم مع أقوياء . ومنها يتضح حرص الملك على أن يقوم الجندي بواجباته العسكرية بنفسه .

المادة ٣٥ : تمنع شراء الحيوانات التي أعطاها الملك للعسكري « اذا اشترى انسان بقرا وغنما أعطاه الملك الى ريديم ، من يد ريديم ، فانه يفقد فضته » أي ماله .

ربما كان الملك يعطي العساكر ثيران الفلاحة وأدوات للزراعة ، على سبيل الاعارة ليستطيعوا استغلال حقول الالكو ، لذلك كان بيعها وشراؤها ممنوعا (١١) .

المادة ٣٦ : تمنع بيع حقل أو بستان أو بيت الريديم أو البائيروم أو الناشي بيلتيم ، وتؤكد المادة ٣٧ أن من يشتريه يخسر ماله .

المادة ٣٨ : تحرم على الريديم أو البائيروم أو الناشي بيلتيم أن يكتب (شيئا) من حقل أو بستان أو بيت اقطاعه (شاليلكيشو) لزوجته أو ابنته ، ولا يسمح له باعطائها سدادا لدين ولكن المادة ٣٩ تسمح له بذلك ، اذا كان قد اشترى الحقل ، أو البستان ، أو البيت ، وتملكه .

من هذا يتبين انه كان بإمكان الريديم أو البائيروم أو الناشي بيلتيم أن يكون له ملكية خاصة .

المادة ٤١ : تمنع مبادلة الريديم أو البائيروم أو الناشي بيلتيم لحقله أو بستانه أو بيته . « اذا تبادل انسان حقل أو بستان أو بيت ريديم أو بائيروم أو ناشي بيلتيم ودفع الفرق ، فان الريديم أو البائيروم أو الناشي بيلتيم يجب أن يعود الى حقله وبستانه وبيته ويحتفظ بالفرق الذي دفع له » .

يتضح من المواد السابقة أن منع بيع اقطاعات العساكر كانت له عدة أهداف :

- ١ - المحافظة على مصدر دائم للجند وتأمين نفقات حياتهم دون الحاجة لدفع المال لهم مباشرة من خزانة الدولة .
- ٢ - حماية الاراضي التابعة للقصر من التفتت الى ملكيات صغيرة .
- ٣ - تأمين مورد دائم للملك من حصيلة ما يقدمه العساكر من خدمات او ضرائب عن اقطاعاتهم .

الحواشي

- (١) Akkadisches Handwörterbuch, S. 31 B. , 371; Chicgo. Assyrian Dictionary A/I , P. 309 f.
- (٢) B.kiensst. « Ilku » , in : Reallexikon der Assyriologie, Band 5 (1976 - 80) , S. 52 f.
- (٣) Ibid . , s . 55 .
- (٤) Akkadisches Handwörterbuch, S. 968 a .
- (٥) Ibid . , S. 108 a .
- (٦) Ibid . , S. 126 a .
- (٧) ترجمت قانون حمورابي الوازدة في هذا المقال عن الاكادية مباشرة (الباحث) .
- (٨) B. Kienast , Reallexikon der Assyriologie , 5 , S. 56 .
- (٩) H. Klengel , Hammurapi von Babylon und seine zeit , Berlin 1978 , S. 170 .
- (١٠) Ibid . , S . 172 .
- (١١) B. Kienast , OP. C it . , S. 56 .